الأمم المتحدة

UNW/2015/3

Distr.: General
5 March 2015
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الدورة السنوية لعام ٢٠١٥
٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٥
البند ١ من جدول الأعمال المؤقت
المسائل التنظيمية

تقرير عن انتخاب أعضاء المكتب وعن الدورة العادية الآولى، ٧ كانون الثاني/يناير و٩ شباط/فبراير ٢٠١٥

أولاً - انتخاب أعضاء المكتب

١ - في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، انتخب المجلس التنفيذي مكتب هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لعام ٢٠١٥. فقد انتخب الممثل الدائم للدانمرك لدى الأمم المتحدة، إيب بيترسون (ممثل مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى)، رئيساً للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٥، وانتُخب نواب الرئيس من المجموعات الإقليمية التالية:

(أ) الدول الأفريقية: بختا سلمى منصوري، السكرتيرة الثالثة في البعثة الدائمة للجزائر لدى الأمم المتحدة؛

(ب) دول آسيا والمحيط الهادي: بارون ديف ميترا، الوزيرة المفوضة في البعثة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة؛

(ج) دول أوروبا الشرقية: دراغانا أنديليتش، الوزيرة المستشارة في البعثة الدائمة للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة؛

(د) دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: ماريا بولينا دافيلا، الوزيرة المستشارة في البعثة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة.

170315 170315 15-03450X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢ - وشكر الرئيس المنتهية ولايته، غونزالو كنوكي (أوروغواي) الذي يمثل دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المجلس التنفيذي، وخصوصاً الأشخاص الذين كانوا نواباً للرئيس أثناء فترة توليه منصبه، وهم قادرة أحمد حسن (جيبوتي)، والتي تمثل الدول الأفريقية؛ وهيلين بيك (جزر سليمان)، التي تمثل دول آسيا والمحيط الهادئ؛ وداريا فولوسويك (بولندا)، التي تمثل دول أوروبا الشرقية؛ وإيمي حداد (أستراليا)، التي تمثل دول أوروبا الغربية ودولاً أخرى.

ثانياً - المسائل التنظيمية

٣ - عقدت الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٥ في مقر الأمم المتحدة بتاريخ ٩ شباط/فبراير ٢٠١٥..

٤ - وأقر المجلس التنفيذي جدول أعماله المؤقت المشروح وخطة عمل الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥ (UNW/2015/L.1)، ووافق على التقرير عن دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٤ التي كانت قد انعقدت في يومي ١٥ و١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (UNW/2014/7). كما أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت وخطة العمل المقترحين للدورة السنوية لعام ٢٠١٥ والتي ستعقد في الفترة ٣٠ حزيران/يونيو إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٥ (أنظر المرفق الأول)، واعتمد كشروع خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٥ (UNW/2015/L.2).

٥ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١/٢٠١٥ عن تقرير اللجنة الاستشارية للتقييم الشامل بخصوص التقديرات الخارجية لوظيفة التقييم التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.[١] (أنظر المرفق الثاني).

ثالثاً - البيانات الافتتاحية

٦ - شدد رئيس المجلس التنفيذي في ملاحظاته الافتتاحية على الأهمية التاريخية لسنة ٢٠١٥، وأبرز الأحداث العالمية الكبرى والعمليات الحكومية الدولية الرئيسية، من قبيل المفاوضات على تمويل التنمية وعلى إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إلى جانب المناقشات حول أهداف التنمية المستدامة؛ واستعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في سياق الذكرى السنوية العشرين لاعتمادهما؛ واستعراض الخمسة عشر عاماً لقرار مجلس الأمن

(١) متاح على الموقع التالي: www.unwomen.org/en/executive-board/documents/first-regular-session-2015.

١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن المرأة والسلام والأمن؛ والاجتماع الحادي والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٧ - وأشار إلى أن عام ٢٠١٥ يتيح لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين فرصة لبذل جهود منسقة نحو ضمان التغيير التحويلي في حياة النساء والفتيات في مختلف أنحاء العالم، وشدد على أن على الهيئة أن تؤدي دوراً قوياً في جميع مراحل المفاوضات وفي تنفيذ النتائج. وأكد أهمية الهيئة في توسيع نطاق التعاون بين أصحاب المصلحة، وخصوصاً مع القطاع الخاص و/أو قطاع الأعمال، في الوقت الذي تلتمس فيه أشكالاً جديدة من الشراكة، لا من منظور تعبئة الموارد فحسب بل كذلك انطلاقا من موقف تمكيني يستند إلى الحقوق.

٨ - ودعا الرئيس إلى توفير دعم سياسي جماعي للهيئة في سعيها لتهيئة نفسها لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، وأعرب عن الأمل في تـُحدث الدول الأعضاء زيادة كبيرة أيضاً في مساهماتها المالية التي ستقدمها للهيئة خلال العام.

٩ - وقدمت وكيلة الأمين العام/ المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في ملاحظاتها الافتتاحية، عرضاً عاماً للبنود المعروضة على المجلس، وأبرزت هي أيضاً الأحداث والمبادرات المقبلة، والتي ذكرها الرئيس، ومنها حملة تضامن الرجال مع النساء "HeforShe"؛ والاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين بغية تقييم تنفيذهما نقدياً؛ واستعراض قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأعربت عن شكرها للدول الأعضاء وللفاعلين في المجتمع المدني لاهتمامهما بعملية الاستعراض ولدورهما في تنفيذها، ابتداءً من توفير الموارد إلى استضافة دورات الاستعراض. وتحدثت عن الدورة التاسعة والخمسين المقبلة للجنة وضع المرأة، فحثت الدول الأعضاء على الالتزام بهدف العام ٢٠١٠ فيما يتعلق بتحقيق تقدم قابل للقياس في تنفيذ منهاج عمل بيجين والعام ٢٠٣٠ كموعد حاسم لإنهاء اللامساواة بين الجنسين.

١٠ - وذكرت رئيسة الهيئة، في سياق خطة عمل التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتفعيل حقوق الإنسان للمرأة والفتاة، يتطلب زيادة في الاستثمارات وتجديداً لها، والتزاماً بتعزيز جمع البيانات وإجراء التحليلات، وأطر مساءلة القيادات وتحديد مسؤوليات جميع أصحاب المصلحة.

١١ - ووجهت رئيسة الهيئة الأنظار إلى تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، والذي قدم فيه المجلس رأياً غير مشفوع بتحفظات عن الهيئة وذلك للسنة الثانية على التوالي (أنظر A/69/5/Add.12).

١٢ - وخصت بالذكر المديرة العامة للبنك الدولي والنائبة الآولى لرئيس البنك المعنية بالتقييم، بصفتها رئيسة للجنة الاستشارية للتقييم الشامل، وشكرتها على دورها القيادي وألمحت إلى النتائج الإيجابية في تقدير وظيفة التقييم التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

١٣ - وانتقلت رئيسة الهيئة إلى موضوع التمويل، فذكرت أن تحديات نقص التمويل لا تزال تشكل خطراً وهي تحتل الأولوية العليا لديها. على أنها أكدت أن عام ٢٠١٤ شهد زيادة في تنويع مجموعة المانحين المساهمين في الهيئة، وشكرت عدداً من الدول الأعضاء للزيادات الكبيرة في مساهماتها. ودعت إلى إحداث زيادة كبيرة في تخصيص الموارد المقررة للهيئة في دورة ميزانية الأمم المتحدة البرنامجية القادمة، وحثت على زيادة هذا التخصيص، من نسبة ٠,٢٧ في المائة المتواضعة من الميزانية البرنامجية، لتصل إلى ٧,٧ من ملايين الدولارات (أي ٠،٥٤ في المائة من الميزانية البرنامجية)، وأعربت عن الأمل في أن تؤدي الحوارات المنظمة الجارية حول التمويل إلى بلوغ التمويل الكامل لعام ٢٠١٥ وما بعده.

رابعاً - التقييم

١٤ - قدمت المديرة العامة للبنك الدولي والنائبة الآولى لرئيس البنك المعنية بالتقييم تقرير اللجنة الاستشارية للتقييم الشامل بخصوص التقديرات الخارجية لوظيفة التقييم التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتحدثت عن النتائج والتوصيات الرئيسية فأكدت أن للتقييم أهمية مركزية بالنسبة لتحقيق مهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولدورها التحويلي. فالتقييم يقدم الأدلة والمعرفة لعمل الهيئة المعياري والتشغيلي والتنسيقي، وهو يكمل أنشطتها في مجالي الدعوة والبحوث. وأبرزت بعض النتائج الرئيسية الأخرى، وهي كما يلي:

(أ) وظيفة التقييم في الهيئة سليمة؛

(ب) استقلال وظيفة التقييم هيكلياً ومؤسسياً على النحو الراهن يعتبر كافياً غير أن من الممكن تقويته؛

(ج) وظيفة التقييم تتمتع بالمصداقية، غير أنه يتعين إعطاء الأولوية لتعزيز نوعية التقييمات؛

(د) أنشأت الهيئة نظماً تهدف إلى تيسير استخدام التقييم، غير أن من الممكن القيام بالمزيد لتيسير تقاسم الدروس المستفادة ولتعزيز الفائدة من التقييمات؛

(ه) دللت الهيئة على دورها القيادي في التنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة وتنمية القدرات الوطنية على التقييم. وعليها أن تعطي الأولوية لعملها التنسيقي ضمن المنظومة وأن تعمل مع المؤسسات الوطنية للمضي قدماً بجدول أعمال التقييمات التي تستجيب للاعتبارات الجنسانية.

١٥ - وجرى عرض بعض التوصيات الرئيسية على النحو التالي:

(أ) الحاجة إلى الاعتراف بالتقييم كجزء أساسي من مهمة الهيئة: على الهيئة ومجلسها التنفيذي أن يغتنما الفرصة للاعتراف بالتقييم كجزء أساسي من مهمة الهيئة؛ ومن شأن تقوية قاعدة الأدلة المتعلقة بأدوارها المعيارية والتشغيلية والتنسيقية أن تعزز الفعالية؛

(ب) الحاجة لحماية مكتب التقييم المستقل وتقويته: ينبغي على الهيئة أن تحمي الأداء القوي لمكتب التقييم المستقل وأن تواصل تعزيز فائدة التقييم ومصداقيته واستقلاله، مع التركيز بصورة خاصة على الفائدة والابتكار والشراكات ذات الأساس القطري لأغراض التقييمات غير اللامركزية؛

(ج) الحاجة إلى توفير الحوافز للعمل المستند إلى الأدلة: على كل عضو في فريق القيادة العليا أن يؤكد أهمية التقييم من خلال الاستخدام المعلن لنتائج التقييم، بغية توفير الحوافز للعمل المعياري والتشغيلي والتنسيقي المستند إلى الأدلة؛

(د) تقوية الاستقلال:

(١) ينبغي أن يوافق على مخصصات الميزانية كبند منفصل في إطار الميزانية التنظيمية التي يوافق عليها المجلس التنفيذي، وذلك بغية بلوغ الهدف المتمثل بتخصيص ٣ في المائة من الميزانية البرنامجية للتقييم؛

(٢) يتعين إيجاد حل لحماية ثبات وظائف موظفي التقييم؛

(ه) استعراض سياسة التقييم: ينبغي إجراء استعراض داخلي، يستند إلى نتائج الاستعراضات الخارجية، بغية إرشاد أي تنقيح لسياسة التقييم. ويعتبر عام ٢٠١٦ الوقت الأفضل للبدء باستعراض السياسة، بحيث يمكن تقديم سياسة منقحة إلى المجلس التنفيذي في أوائل عام ٢٠١٧؛

(و) تأخير إجراء المزيد من استعراضات النظراء: لا توصي اللجنة بترتيب استعراض نظراء آخر في السياق الراهن، وذلك نظراً لكثرة الاستعراضات التي أجريت عام ٢٠١٤ ومستوى شمولها.

١٦ - وفي سياق عرض رد الإدارة على تقرير اللجنة الاستشارية للتقييم الشامل وجّه كلٌّ من رئيسة الهيئة ومدير مكتب التقييم المستقل الشكر للجنة الاستشارية للتقدير الذي قدمته وأكدا قبولهما لجميع توصياته. وفي حين أنه جرى تسليط الضوء على عدة مجالات من العمل الجاري، فقد أعيد التأكيد على أن الهيئة ستواصل التركيز على ضمان قوة وظيفة التقييم من خلال عرض نتائجها والتدليل على المساءلة فيها، وباستخدام التقييم لأغراض اتخاذ القرار، فضلاً عن التعلم من التقييمات، لتحقيق التقدم في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وباختصار، فإن الهيئة تعتبر التقييم جانباً شديد الأهمية يساعد على تشكيل قدرتها على تنفيذ ولايتها. كما شكرت رئيسة الهيئة المجلس التنفيذي لما قدمه من توجيه ودعم.

١٧ - وعلى سبيل الرد على البيانات الافتتاحية والكلمات المتعلقة بالتقييم، هنأت عدة الوفود سعادة السيد إيب بيترسون على انتخابه وأعربت عن دعمها لعمل الهيئة وتقدمت بالشكر لرئيستها ولفريقها المتفرغ لعملهما الشاق.

١٨ - وهنأ عدة وفود الهيئة على النتائج الإيجابية التي خلص إليها التقييم. وشدد بعضهم على أهمية ذلك التقييم في سياق عام ٢٠١٥ الذي أعلنته حركة التقييم العالمية "شركاء التقييم" (EvalPartners) سنة دولية للتقييم. وقد صممت المبادرة هذه بغية الترويج للسياسة والتقييم المستندين إلى الأدلة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية. وحثت بعض الوفود الهيئة على مواصلة تعزيز وظيفتها التقييمية من خلال التقييم اللامركزي والشراكات الابتكارية مع هيئات التقييم الوطنية. وتحدثت الوفود عن الحاجة إلى ربط التقييمات اللامركزية بتنمية القدرات على إجراء تقييمات على المستوى الوطني تستجيب للاعتبارات الجنسانية، بغية تعزيز التدخلات المملوكة والمدفوعة وطنياً. وأعرب أحد المتكلمين عن تقديره للجهود المبذولة لتقوية الإفشاء عن المعلومات وزيادة الشفافية، في حين أن متكلماً آخر رحب باستراتيجية التعلم والتدريب التي يمكن أن تساعد على تعزيز دور الهيئة في مختلف البلدان، وخصوصاً فيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١٩ - وسلط عدد من الدول الأعضاء الأضواء على أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة وإنهاء العنف ضدها. كما شدد بعض المتكلمين على أهمية ضمان إجراء استعراض فعال، خلال عام ٢٠١٥، لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ودعا أحد الوفود جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة في هذه العملية.

٢٠ - وفيما يتعلق بمسألة النقص المزمن في تمويل الهيئة، دعت الوفود الأمين العام إلى اتخاذ التدابير لتخصيص مزيد من الموارد للهيئة من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة؛ وكذلك إلى اتخاذ تدابير خاصة لمعالجة هذا الموضوع. وشددت الوفود على مركزية الهيئة في صياغة خطة

التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي تمكنها من الاستجابة بصورة كاملة لاحتياجات الدول الأعضاء، بناء على طلب تلك الدول، في مجالات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي هذا الصدد، أعادت الوفود التأكيد على أهمية وإلحاحية ضمان توفير التمويل الكامل للهيئة وفقاً للمقترح الأصلي الذي قدمه الأمين العام. وحثت الوفود الهيئة على مواصلة دعم إدراج المساواة بين الجنسين كهدف مستقل وإدماج المنظورات الجنسانية في أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن المشاركة في المناقشات حول تمويل التنمية وإرشاد هذه المناقشات. وذكر أحد المتكلمين الحاجة إلى قيام الهيئة بتوسيع نطاق شراكاتها مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني تفعيلاً لولايتها.

خامساً - الإحاطات

ألف – تحويل العلاقات الجنسانية: عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الرجال والفتيان وحملة تضامن الرجال مع النساء "**HeforShe**"

٢١ - أطلقت حملة تضامن الرجال مع النساء "HeforShe" في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ كحركة تضامن ودعت بليوناً من الرجال والفتيان إلى التصدي لأوجه اللامساواة المستمرة التي تواجهها المرأة والفتاة، وذلك بهدف خلق التضامن بين الرجال والنساء، وإيجاد محفل مشترك، وحشد الشباب بصورة نشطة لدفع عجلة التقدم نحو المساواة بين الجنسين، وتعبئة الأموال لدعم تنفيذ ولاية الهيئة في ركائزها الاستراتيجية الأربع.

٢٢ - وشرحت رئيسة قسم المجتمع المدني أن الحركة تمثل حملة رئيسية تقوم بها الهيئة وتجري أعمالها في وقت واحد في المجالات المعيارية والدعوية والبرنامجية حيث يعتبر تضامن الرجال مع النساء "HeforShe" الهيكل الشامل. وقد صممت الحملة بحيث تكون هي المحرك للآراء السياسية والموارد والمناقشة الأكثر تعمقاً حول تحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠٣٠. ودعت رئيسة الهيئة الدول الأعضاء إلى حث جماهيرها على الانضمام الكترونياً، في حين أنها أكدت في الوقت نفسه على أن الحملة لا تقتصر على الذين يتواصلون معها عبر الانترنت، فالأنشطة التي تجري خارج الانترنت حول تغيير السلوك لها أهمية كبرى.

٢٣ - وأعربت عدة وفود عن دعمها لحملة تضامن الرجال مع النساء "HeforShe" وأثنت على الهيئة لاتخاذها هذه المبادرة، وشددت على أنها جاءت في الوقت المناسب وأن لديها إمكانية قوية لإشراك قطاعات عريضة من الرجال والفتيان في مختلف أنحاء العالم في الترويج للمساواة بين الجنسين. وأشار أحد المتكلمين إلى الحملة باعتبارها حركة تضامن ابتكارية. وذكر متكلم آخر أن المساواة بين الجنسين تعتبر شاغلاً لدى الجميع وأن كثيراً من التحديات

ذات الصلة تتطلب تغيراً هيكلياً في العلاقات الجنسانية. ولذا فإن على الرجال أن يشاركوا في تحسين تمكين المرأة ومشاركتها السياسية.

باء — إحاطة غير رسمية حول استجابة هيئة الأمم المتحدة للمرأة تشغيلياً على المستوى القطري: الاستجابة لأزمة الإيبولا في غرب أفريقيا

٢٤ - قدّم المسؤول بالوكالة عن مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ليبريا وممثل عن الهيئة في سيراليون إحاطة عن أثر انتشار مرض الإيبولا على النساء، وعن جهود الإنعاش المبكر والدروس المستفادة. وتشير النتائج الأولية في كلا البلدين إلى وجود صلة مباشرة بين انتشار الإيبولا وحدوث ارتفاع في معدل حوادث العنف الجنساني. ففي سيراليون مثلاً وُجد أن أكثر من ٧٠ في المائة من الأسر الخاضعة للعزل الصحي تتعرض للعنف الجنساني، ولذا فقد أصبح هذا الوضع يحظى بالأولوية في تناول الحكومة له. وقد بدأت الهيئة في العمل مع الشرطة في التحقيق في هذه الحالات. أما في سيراليون، من جهة أخرى، فقد وُجد أن هناك صلة إيجابية بين تفشي الإيبولا والتعرض لتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، حيث لم تطرأ أية حالة تشويه للأعضاء التناسلية للأنثى أثناء انتشار المرض. ويعني ذلك أن المجتمعات المحلية قبلت بدعوة هيئة الأمم المتحدة للمرأة فيما يتعلق بهذه الممارسة. وتواصل الهيئة العمل على دعم الناجين من الإناث والذكور أيضاً بتوفير المشورة الاجتماعية والنفسية. وأبرزت المسؤولة بالوكالة عن مكتب السياسات والبرامج المساهمات التي قدمتها اليابان وألمانيا في هذه الفترة الحرجة. ولا تزال الهيئة تواجه فجوة في التمويل، تزيد على ٢,٦ من ملايين الدولارات، فيما يتعلق بمكافحة هذا المرض. ودعت الدول الأعضاء إلى المساعدة على ردم تلك الفجوة، كما شكرت حكومتي ليبريا وسيراليون على الشراكة الوثيقة معهما.

٢٥ - وأعرب عدد من الدول الأعضاء، ومنها ليبريا، عن التقدير لعمل الهيئة والاعتماد علي استمرار الدعم الذي تقدمه. وأعلن وفد اليابان التزامه بمكافحة الإيبولا، فاليابان تعتبر إحدى الجهات المانحة الأكبر لاستجابة الهيئة في هذا المضمار. وحث أحد المتكلمين الهيئة على القيام بالمزيد، كما حث منظومة الأمم المتحدة كلها على الاستفادة من الخبرات بغية تحسين أعمال السياسات والأعمال المعيارية، على أنه حذر من أن عملية الانتعاش هي في خطواتها الآولى ولا يزال هناك الكثير مما يتعين فعله.

جيم - تمويل الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

٢٦ - في أعقاب المداخلة التي قدمتها رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، رحبت عدة وفود بالحوار غير الرسمي وكررت الإعراب عن تأييدها للهيئة. من ذلك مثلاً أن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية أشادت بالهيئة لنتائج تعبئة الموارد التي تقوم بها وأعلنت

مساهمتها بمبلغ ١٢,٥ مليون جنيه في الموارد العادية للسنة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦. كما أن وفوداً أخرى، من قبيل الصين والأمارات العربية المتحدة، في سياق إعادة تأكيد التزامها، أعلنت التزامها بالنظر بصورة جادة في زيادة مساهماتها في الهيئة. وأشارت اليابان إلى زيادة مساهمتها بواقع عشرة أضعاف بالمقارنة بالسنتين الماضيتين على الرغم من التحديات الاقتصادية وتخفيض قيمة العملة لديها. على أن الوفد أثار شواغل تتعلق بحالة التمويل الراهنة وحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها وأن تزيد مساهماتها زيادة كبيرة. وأثنى بعض المتكلمين على الهيئة لخطتها الشاملة لتعبئة الموارد ولجهودها الرامية إلى توسيع قاعدة المانحين وتعميقها. وكرر أحد الوفود الإعراب الحاجة إلى توسيع القنوات المالية وضمان تخصيص الموارد للمجالات المتصفة بالأولوية. وطلب وفد آخر إلى الهيئة مواءمة خطتها لتعبئة الموارد، بصورة وثيقة، مع خطتها الاستراتيجية وإظهار الروابط بين الاثنتين.

٢٧ - وأكد أحد المتكلمين علة ما قالته رئيسة الهيئة فقال إن روح الشراكة هي الأساس وينبغي رعايتها ودعمها، وشدد على أهمية التمويل المبتكر من خلال الاستفادة من الموارد الوطنية غير المستغلة.

٢٨ - كما طُلب إلى الهيئة أن تحدد مجالات العمل، وكذلك المكاتب القطرية الفائضة التمويل والناقصة التمويل، بالإضافة إلى نتائج هذه العوامل على قدرة الهيئة على تنفيذ خطتها الاستراتيجية. كما حثت الوفود الهيئة على إدراج معلومات في موقعها الشبكي تمكن الدول الأعضاء من رصد النتائج وتخصيص الموارد المتعلقة بأهداف الخطة الاستراتيجية وذلك على المستوى الإقليمي والعالمي. وأعربت الوفود عن تطلعها إلى الحوار المنظم حول التمويل، وهو ما يرد في جدول أعمال دورة المجلس التنفيذي العادية الثانية.

سادساً - مراجعة الحسابات

٢٩ - رحبت عدة دول أعضاء بعرض تقرير مجلس مراجعي الحسابات ورد الإدارة عليه. وطلبت الوفود أن يدرج هذا البند بصورة مستمرة على جدول أعمال دورة المجلس التنفيذي العادية الآولى، بحيث يستطيع المجلس اتخاذ القرارات ذات الصلة. وأثنت الوفود على الهيئة لرأي مراجعة الحسابات بدون تحفظات والمعلومات الواردة في التقرير عن تنفيذ التوصيات. وحثت الوفود الهيئة على اتخاذ خطوات عاجلة لتنفيذ توصيات المراجعة تنفيذاً كاملاً ومعالجة المخاطر التي تم تحديدها. وطُلب إلى الهيئة إدراج التفاصيل، في تقاريرها المقبلة، عن التدابير المتخذة لضمان استمرار الحرص على منع وتحديد المخالفات في المشتريات وغير ذلك من الممارسات الاحتيالية، ولضمان المتابعة الفعالة لهذه الحالات. وحثت الوفود الهيئة تعزيز

القدرة على تحسين النظم، والضوابط الداخلية، وإدارة الأصول، ولاسيما على المستويات الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية.

سابعاً – اختتام الدورة

٣٠ – رحبت وكيلة الأمين العام/ المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بتبني الوفود بصورة مشتركة لولاية الهيئة، الأمر الذي تبدى طوال مناقشات اليوم، بالإضافة إلى التغذية الارتجاعية البناءة. وشددت على تقديرها العميق للاستثمارات في الهيئة وأعربت عن تطلعها إلى مواصلة التعاون نحو تحقيق أهداف عام ٢٠٣٠. وأشارت إلى أنها أحاطت علماً بالتعليقات الهامة من قبيل تلك المتعلقة بأهمية التقييم والحاجة إلى التقيد بالتوصيات المنبثقة عنه، وكذلك بالتقدير الذي أعربت عنه الوفود للجهود التي بذلتها الهيئة حتى الآن. ورحبت بالإشارة إلى أهمية بناء القدرات الوطنية على تنفيذ البرامج القطرية، والتي لها أهمية كبرى في تمكين الهيئة من إحداث فارق إيجابي بالنسبة للمرأة على الأرض. وسلطت الأضواء على المبادرات البارزة المقبلة، والتي تحيط بالدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة في سياق الاحتفال بالذكرى العشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، والتي ستستمر حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وحثت الدول الأعضاء على المشاركة.

٣١ – واستعرض رئيس المجلس التنفيذي في ملاحظاته الختامية مداولات اليوم وأعرب عن تطلعه قدماً إلى السنة كلها. وشكر جميع أعضاء المجلس التنفيذي، بما في ذلك المكتب المنتخب حديثاً للدورة المثمرة البناءة، كما شكر أعضاء المجتمع المدني لمساهمتهم في الدورة.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت وخطة العمل المؤقتة المقترحان للدورة السنوية، المقرر عقدها في الفترة ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٥

جدول الأعمال المؤقت

١ - المسائل التنظيمية

٢ - الخطة الاستراتيجية

٣ - التقييم

٤ - المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

٥ - مناسبة إعلان التبرعات

٦ - المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات

٧ - الزيارات الميدانية

٨ - مسائل أخرى

خطة العمل المؤقتة

التاريخ	الوقت	البند	الموضوع
الثلاثاء، ٣٠ حزيران/يونيه	١٠:٠٠-١١:٣٠		افتتاح الدورة
			• كلمتا رئيس المجلس التنفيذي ووكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة
		١	المسائل التنظيمية
			• إقرار جدول الأعمال المشروح وخطة العمل للدورة السنوية لعام ٢٠١٥
			• اعتماد تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥

التاريخ	الوقت	البند	الموضوع
	١٣:٠٠-١١:٣٠	٢	الخطة الاستراتيجية
			• تقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية
	١٤:٣٠-١٣:٢٠		مشاورات غير رسمية حول مشاريع القرارات
	١٨:٠٠-١٥:٠٠	٢	الخطة الاستراتيجية (تابع)
			مشاورات غير رسمية حول مشاريع القرارات
	١٩:٠٠		حفل استقبال
الأربعاء، ١ تموز/يوليه	١١:٣٠-١٠:٠٠	٣	التقييم
			• التقرير عن وظيفة التقييم لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال عام ٢٠١٤
			• التقييم المؤسسي عن مساهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تمكين المرأة اقتصادياً
			• رد الإدارة الموحد على التقييم المؤسسي
			• استعراض المنظومة المشترك للسياسات الجنسانية في الكيانات التابعة للأمم المتحدة
	١٣:٠٠-١١:٣٠	٤	شؤون المالية والميزانية والإدارة
			• مناقشة مشروع الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
	١٤:٣٠-١٣:٢٠		مشاورات غير رسمية حول مشاريع القرارات
	١٧:٠٠-١٥:٠٠	٥	مناسبة إعلان التبرعات
	١٨:٠٠-١٧:٠٠		مشاورات غير رسمية بشأن مشاريع القرارات

التاريخ	الوقت	البند	الموضوع
الخميس، ٢ تموز/يوليه	١٠:٠٠-١١:٠٠	٦	المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات
			• التقرير المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤
			• تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات
	١١:٠٠-١٢:٠٠		جلسة إحاطة خاصة عن الاستجابة التشغيلية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على المستوى الميداني (أفغانستان)
		٧	زيارات ميدانية
			• التقرير المتعلق بالزيارة الميدانية المشتركة التي قامت بها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، إلى الأردن في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠١٥
			• التقرير المتعلق بالزيارة الميدانية التي قام بها المكتب إلى فيت نام في الفترة ٧-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤
		٨	مسائل أخرى
			اعتماد مشاريع القرارات
		١	مسائل تنظيمية
			• إقرار جدول الأعمال وخطة العمل للدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥
			اختتام الدورة
			• كلمتا رئيس المجلس التنفيذي ووكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

التاريخ	الوقت	البند	الموضوع
	١٣:١٥-٢:٣٠		مناسبة جانبية نظمها قسم المجتمع المدني في هيئة الأمم المتحدة للمرأة • التمويل لأغراض المساواة بين الجنسين في خطة التنمية الجديدة

المرفق الثاني

قرار اتخذ في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥

١/٢٠١٥

تقرير اللجنة الاستشارية للتقييم الشامل بخصوص التقديرات الخارجية لوظيفة التقييم التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

إن المجلس التنفيذي،

١ — يحيط علماً بتقرير اللجنة الاستشارية للتقييم الشامل بخصوص التقديرات الخارجية لوظيفة التقييم التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

٢ — يثني على هيئة الأمم المتحدة للمرأة لإقامتها بيئة تمكينية قوية للتقييم، ولقوة أداء مكتب التقييم المستقل، على أساس معايير الاستقلال والمصداقية والفائدة، ولدور الهيئة القيادي في الترويج للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتقييم المستجيب من خلال جهود التنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة ومن خلال الشراكات، بما في ذلك على المستوى القطري، ولرعايتها للشراكات المبتكرة لأغراض تنمية القدرة الوطنية على التقييم؛

٣ — يشدد على أنه ينبغي لبلدان البرنامج أن تأخذ بمزيد من الملكية والقيادة في تقييم جميع أشكال المساعدة، ويرحب بدور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تدعيم تنمية القدرات الوطنية على التقييم، ويكرر طلبه إلى الهيئة أن تواصل جهودها في هذا المجال؛

٤ — يحيط علماً بالتوصية رقم ٤ الواردة في الفقرة ١٨ (أ) من التقرير، والتي تدعو إلى إدراج بند منفصل في الميزانية لأنشطة التقييم لينظر فيه المجلس التنفيذي في سياق الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وذلك بغية بلوغ الهدف المتمثل بتخصيص ٣ في المائة من الميزانية البرنامجية للتقييم؛

٥ — يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة حماية الأداء القوي لمكتب التقييم المستقل، ومواصلة تعزيز الفائدة من التقييم ومصداقيته واستقلاله، إضافة إلى مواصلة تعزيز الابتكار والشراكات ذات الأساس القطري لأغراض التقييمات غير اللامركزية؛

٦ - يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تواصل التدليل على أهمية التقييم وأن تعزز استخدام توصيات التقييم في عملها؛

٧ - يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تواصل تعزيز القدرات على التقييم وأن تخصص ما يكفي من الموارد البشرية والمالية لمكتب التقييم المستقل ولوظيفة التقييم عموماً؛

٨ - يطلب أيضاً إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تواصل الترويج لوضع التقارير استناداً إلى مؤشر التقييم في خطة عمل منظومة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأن تجري تحليلات للتقارير التي يتم إعدادها؛

٩ - يطلب كذلك إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تجري استعراضاً داخلياً لسياسة التقييم الحالية، بما فيها ما يتعلق باستقلال وظيفة التقييم، وأن تقدم تقريراً عن ذلك في إطار التقرير السنوي عن وظيفة التقييم، بحيث ينظر المجلس التنفيذي في الاستعراض في دورته السنوية لعام ٢٠١٦.